

أ. حق اللجوء إلى القضاء: يحق لأي شخص اللجوء إلى القضاء للحصول على حقه أو لحمايته، اللجوء إلى القضاء يكون دون مقابل.

بـ المساواة أمام القضاء: حق التقاضي مكفول لأي شخص دون تمييز، كما أن المساواة أمام القانون مبدأ يخضع له الجميع.

جـ التقاضي على درجتين: للمواطن الحق في التقاضي على درجتين هما: المحكمة والمجلس القضائي.

5. الاطراف التي ساعدت المحكمة في أداء مهامها هي:

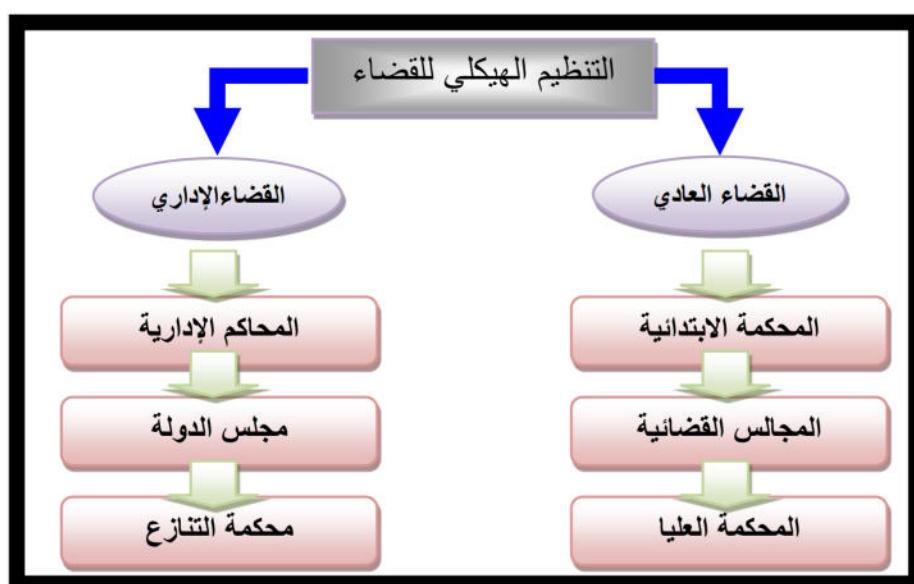
- المحامي: هو شخص يتولى مهمة الدفاع على المتهمين.

- الخبير: هو شخص متخصص في مجالات مختلفة.

.6

أ. القضاء العادي: الذي يختص في الفصل في المنازعات العادلة ويتكون من المحاكم الإبتدائية وال المجالس القضائية والمحكمة العليا

بـ القضاء الإداري: يختص بالفصل في المنازعات الإدارية التي تكون الدولة أو الولايات أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها. ويتكون من: المحاكم الإدارية، مجلس الدولة ومحكمة التنازع.



في منطقة القبائل هناك ما يسمى بالجماعة وهو شبه مجلس القرية اعتاد الناس على اللجوء إليه للتقاضي في مسائل مختلفة.

* فهل تعتبر مسألة اللجوء إلى الجماعة في مسائل الصلح بين الزوجين عرفاً في هذه المناطق؟

* هل اللجوء إلى الجماعة في مسائل القتل يعتبر من أعراف المنطقة؟

عملية الصلح بين الزوجين وما ينشأ عنه من خلاف بين العائلتين القانون لا ينص على الجماعة:

* اللجوء إلى الجماعة عرف متوفراً فيه

* الركن المادي: وهو الإعتياد على هذا السلوك منذ زمن بعيد ودون إنقطاع.

* الركن المعنوي: وهو الإعتقاد بإلزامية أحكام الجماعة.

* القتل: فإن القانون يفرض التقاضي أمام المحاكم القضائية وعليه فليس من العرف اللجوء إلى الجماعة في مثل هذه المسائل وهذا فيه مخالفة للقانون.